الغريب

ضدُّ المشهور.

فتارةً ترجع غرابته إلى المتن، وتارةً إلى السند.

والغريب صادقٌ على ما صحَّ، وعلى ما لم يصح، والتفرُّد يكون لما انفرد به الراوي إسنادًا أو متنًا، ويكون لما تفرَّد به عن شيخ معيَّن، كما يقال: لم يروه عن سفيان إلَّا ابن مهدي، ولم يروه عن ابن جريج إلا ابن المبارك.

الشرح

تعريف الغريب

الغريب: هو أحد المصطلحات التي يكثر استخدامها عند العلماء، وتعريف الغريب عند المحدثين: هو ما تفرد بروايته شخص واحد.

العلاقة بين الفرد والغريب

وهذا المصطلح يشترك مع مصطلح آخر وهو مصطلح (الفرد) فهل الفرد هو الغريب، أم بينهما اختلاف؟

تسوية الحافظ ابن حجر بينهما

الذي قرَّره الحافظ ابن حجر في: (النزهة): أن الفرد والغريب بمعنى واحد، إلا أنهم غالبًا (كما يقوله الحافظ) ما يخصُّون الغريب المطلق (وهو ما كان التفرد فيه في أصل السند) [1] بلفظ (الفرد) ويخصُّون الغريب النسبي (وهو ما لم يكن التفرد فيه في أصل السند) بلفظ الغريب.

تفريق ابن الصلاح بينهما

لكن لابن الصلاح رأي آخر في علاقة الفرد بالغريب؛ حيث جعل الغريب نوعًا من أنواع الفرد، لأن الفرد عنده يشمل أيضًا: ما تفرد به أهلُ مِصْرٍ من الأمصار، فيقال فيه مثلاً: هذا حديث تفرّد به أهل مكّة، أو هذه سنة انفرد بها أهل الكوفة.. وهكذا؛ أما الغريب عند ابن الصلاح: فهو خاصٌّ بما تفرد بروايته شخص واحد؛ فصار بين الغريب والفرد عند ابن الصلاح: عمومٌ

أصل السند عند الحافظ ابن حجر

(١) وأصل السند (عند الحافظ ابن حجر) هو التابعي الذي سمع الحديث من الصحابي.

وخصوص، فالأخص: هو الغريب، والأعم: هو الفرد. فكل غريبٍ فردٌ، وليس كلُّ فرد غريبًا.

ترجيح تفريق ابن الصلاح

وتصرفات العلماء تدل على أن تقسيم ابن الصلاح هو الأصح؛ فإنهم قد يطلقون على ما انفرد بروايته مصر من الأمصار بأنه: فرد، ولو لم ينفرد بروايته شخصٌ واحد، بل لأبي داود السجستاني كتاب في ذلك وهو مفقود، لكنه عَرَّفَنا ببعض مضامينه بأحكامٍ له بالتفرّد من هذا النوع في كتابه (السنن).

* قال: «**الغريب: ضد المشهور**».

من الملاحظ: أنه لم يذكر المصطلح الثالث الذي يُذكر (عادةً) مع الغريب والمشهور، وهو مصطلح: (العزيز).

العزيز والمشهور عند الحافظ ابن حجر

والذي أفرد العزيز بالذكر: هو الحافظ ابن حجر، وخصَّه بمعنى خاص؛ فقال: هو ما لم يروه أقل من اثنين عن اثنين.

وأما المشهور عند ابن حجر: هو ما رواه ثلاثة فأكثر، ما لم يبلغ حد التواتر.

العزيز عند من قبل ابن حجر

أما ابن الصلاح والعلماء قبل ابن حجر: فكان العزيز عندهم أعمَّ من هذا المعنى، بل كانوا يطلقون العزيز بالمعنى اللغوي لا بمعنى اصطلاحي:

١- فالعزيز عندهم قد يطلق على الغريب، فيقول بعض العلماء: هذا حديث عزيز غريب لا نعرفه إلا من رواية فلان.

٢- وقد يكون من رواية اثنين، وهذا لا إشكال فيه.

٣- وقد يكون من رواية عدد، فيقول: هذا حديث عزيز، لا نعرفه إلا من رواية فلان وفلان وفلان.

ويشير إلى هذا المعنى (صراحة): تعريفُ الحافظ ابن منده؛ حيث عرفه بأنه: ما رواه اثنان، أو ثلاثة. والظاهر: أنه لا يقصد التحديد، وإنما يقصد أنه لم يبلغ حد الشهرة.

والمقصود: أن العزيز من خلال هذه الإطلاقات، يتضح أنه: يُطلق بمعنى القلة، أي: الحديث الذي رواته قليلون؛ سواءٌ أكان رواتُه واحدًا، أو اثنين، أو ثلاثة. فإن رأى أنَّ عدد الرواة قد بلغ عددًا واضحًا بينًا وصفه بأنه

(مشهور)؛ ولذلك ذكر ابنُ منده: أنَّ العزيز ما رواه اثنان، أو ثلاثة، ثم قال: والمشهور: ما رواه ثلاثة فأكثر. أي: بين العزيز والشهور تداخلٌ، لا يمكن ضبطه بالعدد.

المشهور عند من قبل ابن حجر

هذا بالنسبة للعزيز. أمَّا المشهور عند العلماء قبل ابن حجر: فقد كانوا يطلقونه بالمعنى اللغوي، ويقصدون به كثرة الرواة.

* قال: «**فتارة ترجع غرابته إلى المتن، وتارة إلى السند**».

توضيح معنى رجوع الغرابة إلى السند، وإلى المتن

هذه العبارة يجب أن تُفْهم فهمًا صحيحًا؛ لأن الغرابة وصف متعلق بالسند، فلا يمكن أن يكون الحديثُ غريبًا في متنه إلَّا وللسند في ذلك مدخل، بأن يكون أحد الرواة انفرد بذلك الوجه الذي وقع في المتن أو في السند.

ومن قسَّم الغرابة إلى غرابة في الإسناد، وغرابة في المتن، وغرابة في كليهما= في تقسيمه نظر؛ لأن الغرابة إذا كانت في المتن فلا بدَّ أن يكون أحدُ الرواة في السند تفرَّد بهذه الغرابة، فمردُّها إلى السند في كل حال.

تقسيم الإمام الترمذي للحديث الغريب

وقد قسَّم الإمام الترمذي رحمه الله الغرابة، وهو أقدم تقسيم عرفناه للحديث الغريب؛ حيث جعله في كتابه: (العلل) على أربعة أقسام:

القسم الأول: ما لا يروى إلا من وجه واحد

* **القسم الأول**: ما لا يُروى إلَّا من وجه واحد، ولهذا القسم صورتان:

صورتا هذا القسم

- **الصورة الأولى**: أن يروى ذلك المتن الذي لم يأت إلا من هذا الوجه بإسناد ينفرد بهذا الحديث.

أي: أن يكون هناك إسناد هو بذاته غريب، ولا يروى بهذا الإسناد إلا حديث واحد.

مثاله: حديث حماد بن سلمة، عن أبي العُشراء الدَّارمي، عن أبيه، عن النبي (عليه الصلاة والسلام) أنه سئل: ألا تكون الذّكاة إلا في الحلق واللَّبَّة؟ فقال النبي (عليه الصلاة والسلام): «**لَوْ طَعَنْتَ فِي فَخِذِهَا؛ لأَجْزَأَكَ**». فهذا الإسناد (أولاً) فرد وغريب؛ لأن حماد بن سلمة تفرد بهذا الحديث عن أبي العشراء الدارمي، وتفرد بهذا الإسناد (أيضًا) أبو العشراء الدارمي عن أبيه. ثُمَّ

هذا المتن لم يرد من وجه آخر . فالإسناد غريب ، والمتن (أيضًا) غريب ليس له متابع ولا شاهد .

- **الصورة الثانية** : أن يكون المتن غريبًا بإسناد تروى به أحاديث كثيرة ، لكن انفرد هذا الإسناد بمتن لا يروى إلا من هذا الوجه .

مثال ذلك : النسخ الشهيرة ، كرواية عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده . فهذه نسخة تروى بها أحاديث كثيرة جدًّا ، فإذا انفردت بمتن صارت صورة أخرى من صور هذا القسم .

القسم الثاني: زيادة الثقة

* **القسم الثاني** : هي زيادة الثقة . وزيادة الثقة تطلق (غالبًا) على الزيادة في المتن ، وقد تطلق على الزيادة في الإسناد .

وجه وصف هذا القسم بالغرابة

ووجه وصفه بالغرابة : زيادة هذه اللفظة ؛ فهذه اللفظة جعلت هذا الحديث غريبًا ، أي إنّ انفراد الراوي بهذا الوجه جعل هذا الحديث غريبًا .

القسم الثالث: أن يكون الحديث مشهورًا عن عدد من الصحابة، غريبًا عن صحابي معين

* **القسم الثالث** : أن يكون الحديث مشهورًا عن عدد من الصحابة ، غريبًا عن صحابي معين .

مثال ذلك

مثال ذلك : أن يكون الحديث مرويًا من حديث ابن عمر ، ومن حديث أبي هريرة ، ومن حديث ابن عباس . ورواه عن أبي هريرة وابن عمر عددٌ من التابعين ، لكن انفرد برواية هذا الحديث عن ابن عباس تابعيٌّ واحد .

فمتن الحديث معروف وثابت ومشهور ، لكن إسناده من هذا الوجه عن هذا الصحابي هو الغريب .

القسم الرابع: أن يكون الحديث مشهورًا عن صحابي من طريق، وينفرد أحد الرواة بطريق آخر عن ذلك الصحابي نفسه

* **القسم الرابع** : أن يكون الحديث مشهورًا عن صحابي من طريق ، وينفرد أحد الرواة بطريق آخر عن ذلك الصحابي نفسه .

مثال ذلك

مثال ذلك : أن يكون الحديث مشهورًا من رواية نافع عن ابن عمر ، ثم يأتي راوٍ واحد يروي هذا الحديث من رواية سالم عن ابن عمر . فروايته عن سالم عن ابن عمر هذه غريبة ؛ لأن الحديث إنما اشتهر من رواية نافع عن ابن عمر ، فجاء هذا الراوي وانفرد برواية سالم عن ابن عمر .

إطلاقات أخرى للحديث الغريب

والواقع : أن وجوه وصف الحديث بالغريب أكثر من هذه الأربع ، وكأن الإمام الترمذي أراد ضرب مثالٍ فقط لأنواع الغرايب . وإلا قد يُطلق الحديث

الغريب، والمقصود به:

١- غريبٌ بهذا اللفظ. ولا يلزم من ذلك أن يكون زيادة الثقة؛ لأنه قد يكون ناقصًا، وقد يكون مختصرًا: ومع هذا يُوصف بالغرابة، أي: بهذا اللفظ.

٢- غريبٌ من وجه يثبت. أي: لا يثبت هذا الحديث إلا من هذا الوجه، وإن كان له طرقٌ أخرى.

٣- غريبٌ من وجهٍ غير شديد الضعف؛ كأن يكون للحديث رواياتٌ متعدِّدة ما بين مقبولةٍ، وأخرى خفيفة الضعف، وثالثةٍ شديدة الضعف= فإذا أطلق الغرابة (هنا) قصد أنه غريبٌ من وجهٍ قابل للاحتجاج (كالمقبول أو الخفيف الضعف)؛ لأن شديد الضعف ملغيٌّ في المتابعات والشواهد، فلم يبق مما يصلح للاعتبار إلا وجه واحد وهو ما كان خفيف الضعف.

٤- غريبٌ من رواية المقبولين؛ بأن يكون ما سواه من الأوجه من رواية الضعفاء.

خطأ من يتعقب العلماء في وصفهم للحديث بأنه غريب إذا وجد متابعة لذلك الوجه

إذن: فإطلاق الغرابة له معانٍ متعددة، ليس معنى واحدًا؛ وبذلك يتبيَّن خطأ من تعقَّب العلماء في وصفهم للحديث بأنه غريبٍ، إذا وجد متابعةً لذلك الوجه. ولا يعلم أن للغرابة إطلاقاتٍ متعدِّدة.

وعلى هذا: متى وُجِدَ وصفٌ للحديث بالغرابة، فلا بُدَّ من التحرِّي والتثبُّت من مقصدهم حين وصفوا الحديث بالغرابة؛ لأن له إطلاقاتٍ متعدِّدة.

الغريب صادقٌ على ما صحَّ وعلى ما لم يصح

* قال: «**والغريب صادق على ما صحَّ، وعلى ما لم يصح**».

نعم. الغريب قد يكون صحيحًا، وقد يكون حسنًا، وقد يكون ضعيفًا، وقد يكون شديد الضعف، وقد يكون موضوعًا.

فالغرابة وصف يتعلق بالانفراد وعدمه؛ فإن كان هناك انفراد وصف بالغريب، وإن لم يكن هناك انفراد لم يوصف بهذا الوصف. فلا علاقة له بالقبول وعدم القبول. وقد سبقت عبارة الأثرم مع الإمام أحمد عندما قال له: «**زيد بن أبي أنيسة له أحاديث، إن لم تكن غرائب فهي مناكير**»، فهذا يدل على أن الغريب (عند الإمام أحمد) قد يكون صحيحًا، وعندها يقال عن ذلك

الحديث: حديث صحيح غريب، ولا تناقض بين الوصفين.

وقد يكون الحديث الغريب منكرًا، فيكون هذا الحديث غريبًا ومنكرًا. فوصف الحديث بالغرابة لا يقتضي الضعف، هذا من جهة أن معنى الغريب: هو التفرد.

مدلول الغرابة عند الإمام الترمذي في (جامعه)

لكننا وجدنا أنَّ بعض العلماء إذا أطلقوا على الحديث وصف الغرابة وحده، فإنهم يقصدون به: الضعف؛ ومن هؤلاء: الترمذي. فإن الترمذي في كتابه: (الجامع) إذا وصف حديثًا بأنه (غريب) دون أن يضيف إليه الوصف بالحسن، أو بالصحة= فإنه يقصد بذلك (غالبًا): تضعيف الحديث، ووصفَه بالتفرُّد أيضًا. وهذا إنَّما فُهِم باستقراء تصرفه؛ وممن نصَّ على هذا الاستقراء من المتقدمين: مغلطاي في كتابه: (شرح سنن ابن ماجه)؛ وممن نصَّ عليه من المعاصرين: الدكتور نور الدين عتر في كتابه: (الموازنة بين جامع الترمذي والبخاري)، وكذلك الدكتور عداب الحمش في كتابه: (الإمام الترمذي ومنهجه في الجامع).

مدلول الغرابة عند ابن كثير في (تفسيره)

ويشبهه في ذلك: الحافظُ ابنُ كثير في: [التفسير]؛ فهو (أيضًا) إذا قال عن حديث: (غريب)= فإنه (كثيرًا) ما يقصد به الضعف أو شديد الضعف، وذلك بعد الدراسة والاستقراء.

وهذا لا من جهة أنهم يعتبرون الغريب يدل على الضعف مطلقًا، بدليل: أنهم قد يقولون عن بعض الأحاديث (كالترمذي مثلاً): هذا حديث صحيح غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه. وإنما هي طريقةٌ لهم في التعبير عن الضعف؛ لأن أكثر الغرائب ضعاف.

* قال: «**والتفرد يكون لما انفرد به الراوي إسنادًا ومتنًا**».

يعني: قد يكون في السند والمتن.

* قال: «**ويكون لما تفرد به عن شيخ معين**».

يريد أن يُنبِّه إلى التفرُّد المطلق والتفرُّد النسبي، وقد سبق ذلك.

صعوبة جزم المتأخرين بأنَّ حديثًا ما غريب

وهنا نُنبِّه: إلى صعوبة جزم المتأخر بأن حديثًا مّا غريب، بل أرى أنه يستحيل على المتأخر أن يستقلَّ بالحكم على الحديث: بأنه (غريب)؛ لأن

وصف الحديث بالغرابة يتضمن دعوى عريضة وهي: أن الذي يحكم بذلك يدَّعي بأنه اطَّلع على جميع أسانيد السنة، ولم يجد متابعًا لهذا الراوي! وهذه الدعوى لا يستطيع المتأخر أن يدعيها.

ثم إن شأن المتأخر (إذا أراد أن يُخرِّج حديثًا) أن ينظر في مظانِّ الحديث حسب طرق التخريج المعروفة. لكن هل يكفي ذلك في كونه اطَّلع على كل السنة؟!

ولذلك يبقى احتمال أن هناك طريقًا فيه مُتابعة لهذا الوجه، والمُخرِّج لا يعرفه. وبقاء هذا الاحتمال في حق المتأخرين يمنعهم من الحكم بالغرابة!

وقد تقول: إن المتقدمين لم يحيطوا بالسنة؛ ولذلك يقول الشافعي: «**إنه لا يدعي الإحاطة بالسنة ولا باللغة إلا نبي**».

لكننا نقصد: الإحاطة التي في قُدرة البشر؛ فإن الحفَّاظ الكبار كالبخاري وأحمد وأمثالهم= ما يفوتهم من السنة قليلٌ نادر جدًّا، وليس لنا من ذلك شيء.

والذي يُؤكِّد هذه القضية: أن كتاب: (العلل) للدارقطني بين أيدينا، ومهما حاولت إخراج كُلِّ الطرق التي يذكرها الدارقطني لذلك الحديث= فلن تستطيع استيعابها تخريجًا، وهذا ما حصل لمحقِّق الكتاب. وفيه دليلٌ واضح على العجز البالغ عن بلوغ ذلك، مع أنَّ الدارقطني رحمه الله إنما كان يُملي هذا الكتاب إملاءً من صدْره؛ كما ذكره الخطيب البغدادي في: (تاريخه)، عن أبي بكر البرقاني تلميذِ الدارقطني والذي كان يسأله عن هذه العلل. ومع هذا الحفظ العجيب والإحاطة الباهرة، فقد كان الدارقطني رحمه الله يقول: «**إذا أردت أن أعرف عجزي نظرت في كتاب: (علل أحاديث الزُّهري)، للذُّهلي**»!! وإذا كان كذلك فماذا ستقول في البخاري، وأبي زرعة، وأبي حاتم، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، وأمثالهم؟!

إذن إذا قال هؤلاء: هذا حديث غريب، عرفت أنَّ من حقِّهم أن يقولوا هذه العبارة؛ لأن السنة كأنَّها بين أعينهم.

وقد نص على تعسُّر الحكم بالغرابة من قِبَل المتأخرين عالمٌ متقدمٌ نوعًا

مّا: وهو ابن طاهر المقدسي في مقدمة كتابه: (أطراف الغرائب والأفراد للدارقطني)؛ حيث رتب كتاب الدارقطني على منهج الأطراف؛ حتى يقرِّب للناس معرفة الحكم بالغرابة من إمام له الحقُّ في ذلك.

بل إن الإمام السيوطي رحمه الله نص على عجز المتأخرين عن أن يحكموا على الحديث بالغرابة.

إذن: سينبني على هذه المسألة (وهي أنه لا يحق للمتأخر الحكم على الحديث بالغرابة) أنه لا يحق للمتأخر أيضًا: أن يحكم على حديث مّا بأنه شاذ؛ لأن الشاذ غريب وزيادة، أي: إن الشذوذ هو التفرّد بأصل، لا مطلق التفرّد. فكلُّ شاذٍّ غريب، وليس كلُّ غريب شاذًّا.

والمراد من ذلك كله: أنه لا يمكن الحكم بالغرابة على حديثٍ ما، إلا إن سبقنا إلى هذا الحكم عالمٌ مُعْتبر؛ سواء أكان ذلك تصريحًا، أو تلميحًا.

مظان الأحاديث الغرائب

**** ومن مظانِّ الأحاديث الغرائب:**

١- كتاب: (جامع الترمذي): فإنه أكثر من هذا الوصف في كتابه، وكتابه من أقدم الكتب وأجلها عنايةً بالغريب.

٢- كتاب: (مسند البزار).

٣- كتاب: (المعجم الأوسط)، للطبراني.

٤- كتاب: (الأفراد)، للدارقطني: وقد رتبه الإمام محمد بن طاهر المقدسي على الأطراف، وسمَّاه: (أطراف الغرائب والأفراد).

٥- كتاب: (المعجم الصغير)، للطبراني: وفيه عناية بالأحاديث الغرائب، لكن معظم أحاديثه موجودةٌ في: (المعجم الأوسطِ).

٦- كتاب: (الأفراد)، لابن شاهين.

٧- وتوجد أحكام بالغرابة في كتب الأمالي والفوائد.

غير أنَّه من أهمِّ ما ذكر: كتابُ الطبراني، وكتاب الدارقطني.

***